

ظاهرة التعريف في النحو العربي

- سعة الحد وقصور التطبيق -

أ.م.د. رياض يونس السواد

جامعة ذي قار

أ.م.د. رعد هاشم عبود

جامعة ذي قار

أولاً : الحد

يرتبط مفهوم المعرفة عند النحاة بالجانب المعنوي المستفاد من اللفظة الواحدة دون السياق ، وهو أمر يمكن إثباته من خلال ما يأتي :

١. ذكر سيبويه في كتابه ما نصه : " فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي اعلام خاصة ، والمضاف الى المعرفة ، والألف واللام والأسماء المبهمة والاضمار ، فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو : زيد وعمر ... وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف بعينه دون سائر أمته ... (١) "

وقوله : " إنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه ليعرف به بعينه دون سائر أمته " إنما يدل على أن مفهوم المعرفة عنده هو اختصاص اللفظة بجنس واحد لتكون معينة له تعييناً لفظياً أو نوعياً - إذا صح التعبير - ولذا حاول الإفادة من المفهوم المتقدم في ذكره لأقسام المعرفة والتي جعلها في الاعلام والمضاف الى معرفة والألف واللام والأسماء المبهمة والاضمار . مع ظهور التناقض فيما اصطلح عليه بالأسماء المبهمة إذ ذكر في نص آخر من نصوص كتابه ان الأسماء المبهمة هي : " هذا وهذا " وهذه وهاتان وهؤلاء وذلك وذلك وتلك وتلك واولئك وهو وهي وهما وهم وهن وما أشبه هذه الأسماء (٢) . وفيه يظهر اشتغالها على الإشارة والضمير . في حين أفرد الضمان في النص الأول ليجعلها قسيماً للعلم والمبهم والمضاف والمعرف بال .

هذا ومما يمكن الإشارة اليه انه لم يذكر الموصول الاسمي بضمن المعارف التي اشار اليها وكأنه كان يرى انه مما عرف بالألف واللام وان لم يكن قد أشار الى ذلك .

٢. اعتمد ابن السراج في حده للمعرفة على الحد الذي وضعه للنكرة ، وانها : ((كل اسم عم اثنين فما زاد ... وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحداً بعينه إذا

ذكر)) (٣) مما يمكن ان يستفاد منه بان المعرفة عنده ما يخرج من طابع التعميم ليكون خاصاً بواحد من أفراد الجنس دون سواه . وكأن امتناعه من وضع حد مميز لذاتية المعرفة إنما كان بسبب معلومية أجزائها عنده والتي جعلها شاملة المكنى الذي يريد به الضمير والاسم المبهم ، الذي اختص عنده باسماء الإشارة ، على العكس من سيبويه الذي جعله شاملاً للضمير والإشارة ، والعلم ، والمعرف بالألف واللام ، والمضاف الى واحد مما تقدم (٤) .

وهو مفهوم يمكن أن نلاحظه عند الزجاجي الذي أشار الى حد النكرة دون المعرفة ، وكأنه كان يضع ذلك اعتماداً على مبدأ وضوح حد النكرة دون المعرفة وتحديد واحد منهما يقني عن وضع حد لنقيضه . مشيراً في الوقت ذاته الى مسألة يمكن أن تكون مفيدة في نقض التحديد المعتمد للمعرفة عند النحاة ، وهي أن الالفاظ ما يضاف الى الضمير مثلاً ولكنه باق على تنكيره من دون أن تفيد الاضافة تعريفاً ، وذلك من نحو: مثلك وشبهك وغيرك ونحوك (٥) .

٣. ذكر الرماني ان المعرفة : ((المختص بالشئ دون غيره بعلامة لفظية . والعلامة اللفظية على وجهين : علامة موجودة وعلامة مقدرة ، فالموجودة الألف واللام ، والمقدرة في ثلاثة أشياء العلم والضمير والمبهم)) (٦) . جاعلاً هذه على وفق معيار المعنى ومعيار الشكل ، أما المعيار المعنوي فهو اختصاص المعرفة بما كان متعيناً مقصوداً دون سواه ، وأما المعيار الشكلي فهو ما ذكره من علامة لفظية وكأنه أراد من ذلك أن يضع للمعرفة رسماً من خلال ذكره العرضيات التي تقبلها النكرة لتصير من خلالها معرفة . ولما رأى عدم استقامة العلامة التي ذكرها وهي صحة دخول (ال) قال بالتقدير فيما كان علماً ومضمراً ومبهماً ، ولو انه قال بتجزئة المعارف على اعتبارات الاصاله واعتبارات الزوائد لكان أولى وأوفق للحد الذي ذكره .

هذا ويمكن أن نلاحظ التحديد المتقدم الذي ذكره الرماني عند ابن جني (٧) والزمخشري (٨) والفاكهي (٩) ، مع

ومن الفكرة المتقدمة حاول ان يستمد ابن كمال باشا مفهومه للمعرفة ، ولذا جاءت اقسام المعرفة عنده : المضمر والعلم والمبهم والمعرف بالالف واللام والمعرف بالنداء، والمضاف الى واحد مما ذكر ^(١٧) . جاعلا الاسم الموصول بضمن المبهم الذي اختص عنده بالاشارة والموصول . وان كان ابن كمال باشا قد خالف ابن مالك في ان وضع حدا ذاتيا للمعرفة وانها " ما وضع ليستعمل في واحد معين تعيينا شخسيا او نوعيا بوضع جزئي او كلي" ^(١٨) . وكأنما كان يرى امكانية الاحاطة بمفهوم المعرفة في العربية على العكس من ابن مالك الذي ذهب الى صعوبة الامر فيما تقدم ذكره .

ومن هذا الموجز الذي حاولت اثباته من الحدود التي رايت انها يمكن ان تعطينا فكرة عن ظاهرة التعريف في النحو العربي يمكن الافادة في اثبات الاتي:

أ. التزم النحاة في تقسيمهم المعارف بما ورد عن سيبويه في النص الذي اشرنا اليه سابقا ، اللهم الا ما نلاحظه من خروج عن القاعدة العامة عند ابن مالك الذي ادرج مع الاقسام الخمسة المعروفة قسما سادسا وهو النكرة المقصودة في النداء ، وتابعه في ذلك ابن كمال باشا وما نلاحظه من خروج بعضهم فيما يسمى بالاسم الموصول الذي يحاول البعض ان يجعله قسما برأسه ويحاول البعض الاخر ادراجه بصف المعرفة بالالف واللام او بصف المبهم، وهو مع هذا لم يخرج عن القانون العام الذي رسم معالمه سيبويه من قبل .

ب. يستفاد من هذه القواعد التي ذكرها النحاة ان مبحث المعرفة انما هو مبحث خاص باللفظة الواحدة . وان الحقوا به ما يسمى بالمضاف والمضاف اليه فلاتهما تركبا معا ليكونا كالكلمة الواحدة والا من حيث الواقع فان اداء وظيفة التعريف يمكن ان تكون في غير ما ذكره النحاة لو اعتمد بذلك الجانب السياقي. وعلى النحو الاتي :

١. المعرف بالنتع ، كما لو قيل : جاعني رجل كريم ، والذي افاد فيه لفظ (كريم) تخصيصا وتعريفا للجاني من الرجال ، وانه رجل كريم دون سواه ، قال سيبويه : " فأما النعت الذي جرى على المنعوت ، فقولك : مررت برجل ظريف قبل. فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لانهما كالاسم الواحد ، وانما صارا كالاسم الواحد من قبل انك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك اردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف" ^(١٩) . ولكن النحاة يفرقون بين وظيفتين هما متساويتان من حيث المعنى اللغوي ، يجعلون للصفة وظيفة التخصيص وللتعريف وظيفة التعريف ليقولوا بعدها بتباعد المعنى بين لفظ (خص) ولفظ (عرف) ، في حين يشير علماء المعجم الى ان الخاصة لفظ نقيضه " العامة" ^(٢٠) . ولذا كان التخصيص سمة من سمات المعرفة حتى قيل في حدها : المختص بشيء دون غيره" ^(٢١) .

٢. المعرف بالبيان : كما لو قيل : يا رجل زيد او زيدا ، على اختلاف الاعراب لفظا او محلا ، وفيه ادى لفظ (زيد) الوظيفة المؤداة من المضاف اليه تخصيصا او تعريفا .

فارق التوجيه عند الزمخشري والعدة عند الفاكهي . اذ ذهب الزمخشري الى شمولية المبهم لاسماء الاشارة والموصولات ، واشترطه الاضافة الحقيقية لما كان معرفا بالاضافة وكأنه اراد من ذلك اخراج ما كانت اضافته لفظية من نحو : ضارب زيد مَرَوَع القلب ، لعدم افادتها تعريفا لمدخلها .

وذهب الفاكهي الى ما ذهب اليه ابن مالك في زيادة المنادى المقصود من نحو (يا رجل) على الاقسام المشار اليها سابقا .

٤ . جعل السهيلي التعريف على قسمين : معنوي ولفظي " فالتعريف المعنوي كالعلمية في الاسماء والاعلام: لان لفظها واحد قبل التسمية وبعدها . والتعريف اللفظي ما فيه الالف واللام . والمبهم المضمر عندي تعريف لفظي: لان صيغة الابهام والاضمار لفظ بمنزلة الالف واللام. فاذا ثبت هذا ، فكل ما كان تعريفا لفظيا فلا يجوز تنكيهه في بعض الاحوال . تقول : مررت بعمر وعمر آخر ...، اما المضاف الى معرفة فانه اكتسب التعريف من الاسم الثاني واتصاله به وحلوله منه محل التكوين فصار بمنزلة اسم واحد" ^(٢٢)

والملاحظ على ذلك اهتمام السهيلي بالجانب السياقي في محاولة التمييز بين المعرفة والنكرة ، ولذا جَوَزَ مجيء العلم نكرة في نحو : مررت بعمر وعمر آخر ، محاولا في الوقت ذاته ادراج المبهم والمضمر بصفما ما سمي عنده بالتعريف اللفظي لعدم امكانية حصول العموم في هذا الصنف ، وعدم خضوعه لما خضع له العلم في الجملة المشار اليها من احتمالات التنكير المستفاد من العطف والوصف الواردين فيها .

٥. المعارف عند ابن عصفور هي : المضمر واسم اشارة والعلم والمعرف بالالف واللام والمعرف بالاضافة ^(٢٣) . وكأنه اختار هذا النوع من التحديد ابتعادا عن وضع حد ذاتي قد لا يكون شاملا لفصول المحدود ، وقد حاول في الوقت ذاته ادراج الموصول بصف ما كان معرفا بالالف واللام ^(٢٤) . وكأنه كان يذهب الى ان الموصول من لفظ (الذي) على سبيل المثال هو (ذي) من دون (ال) ، جاعلا في الوقت ذاته الالف واللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصولا اسميا لا حرفيا ^(٢٥) .

وهو ما يوجب ان يكون لها محلا من الاعراب كما الحال في الموصول الاسمي الذي يكون فاعلا ومفعولا وما شابه ذلك من وظائف عرفها النحو.

٦ . استغنى ابن مالك عن حد المعرفة بذكره لحد النكرة ، وكأنه ادرك صعوبة الاحاطة بمفهوم المعرفة ولذا قال في شرح التسهيل فيما نقل الاشموني : " من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه" ^(٢٦) . وايمانا منه بالفكرة المشار اليها حاول ادخال صنف جديد من المعارف وهو ما يسمى بالنكرة المقصودة في النداء من نحو : يا رجل ^(٢٧) ، ذلك ان تعريف هذا الصنف انما يكون بالقصد على حد تعبير الفاكهي ^(٢٨)

النكرة مع ان الواقع باعتبارات المنطق المشار اليه يستدعي ان يكون المدخول هو الذي يعرف لفظ (الالف واللام) الذي جاء متقدماً عليه .

٢. يمنع النحاة كون الالف واللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول للتعريف، يدفعهم الى ذلك ما لاحظوه من عمل لاسم الفاعل والمفعول فيما بعدهما ، وكأتما لا يستقيم العمل مع التعريف وهو ما صرح به ابن هشام في مغني اللبيب^(٢٣)

ولذا عول بعضهم على افادتها الوصل مع وجود الفارق في كونها موصولا اسماً او حرفياً^(٢٤) . والقول باتها للوصول دفع النحاة الى تأويل مدخولها والقول بانه ليس خالصاً لمعنى الاسمية ، وتأولوا ما هو نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب : الذي يطير فيغضب زيد الذباب^(٢٥) ولعل السبب في ذلك انما يعود الى عدم صحة وقوع اسم الفاعل صلة للموصول .

هذا من جهة ومن جهة اخرى فانا نلاحظ الفرق واضحا تمام الوضوح بين مدخول الالف واللام في القائم والمضروب ومدخولها في نحو قول الشاعر:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى النِّعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَةِ

وفيه يظهر صحة التأويل (بالذي) ليقال : على الذي معه ، من دون ان يخضع المدخول لأي تغيير في بانه الصرفي ، في حين يتغير البناء الصرفي لقائم ومضروب في حالة جعل الالف واللام وصلاً ، ولا يستقيم الا في حالة جعله فعلاً (الذي يقوم ، والذي يضرب) وهو امر لا مبرر له ، ولعل هذا هو الذي دفع بعض النحاة الى القول بأن الالف واللام في البناء المذكور اداة تعريف^(٢٦) .

ثم اننا لو اردنا تطبيق الحد الموضوع للمعرفة والنكرة من ارادة التخصيص في الاولى والتعميم في الثانية لوجدناه مستقيماً في نحو قائم والقائم ، هذا اذا ما أخذنا بمعزل عن السياق ، اما اذا ما وقعا في السياق فلهما اعتبار اخر وهو صحة كون (قائم) من دون (ال) مفيدة التعريف كما لو قيل : زيد قائم ، فان في قائم ضميراً يعود على زيد ، وتقدير الكلام زيد قائم هو ، وهو امر يستدعي جعل الصيغة خاصة بزيد دون سواه.

يختلف النحاة في تعريف الموصول ، فمنهم من يذهب الى انه معرف بالصلة ومنهم من يذهب الى انه معرف بالالف واللام يقال ابن عقيل : " ذهب قوم الى ان تعريفه (بال) ان كان فيه نحو : الذي ، فان لم تكن فيه فينيتها ، نحو : من وما^(٢٧) . وهو قول بين التناقض من جهة ان القول بان (ال) في الموصول تفيد التعريف : انما يلغي دور الصلة وانها لا تفيد شيئاً من ذلك مع اننا لا نلاحظ تماماً للمعنى من دونها ، ولو قلنا انه معرف بالصلة كأنما منعنا أي دور وظيفي لـ (ال) الداخلة على الموصول ، مع اننا نلاحظ ذلك الفرق بين ما هو نحو : (ذي) و (الذي) وكأتما اعطته (ال) معنى غير المعنى الذي فيه لذا يمكن القول اعتماداً على ظاهر مقولة النحاة ، باجتماع معرفين في أن واحد في الموصول ، وهو امر لا يقدح بالمفهوم اللغوي لو قيل فيه .

٣. المعرف بالبدلية : اذا ما أمانا بالفكرة الداهية الى أن البديل ليس على نية تكرار العامل ، وأن الثاني ليس هو المقصود بالنسبة على حد قول النحاة . وهي الفكرة التي اشار اليها الرضي في شرحه على الكافية رداً على ابن الحاجب ، وقد حذ البديل بانه " تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه"^(٢٨)

وعليه يمكن القول بان (زيد) في بجاعني رجلٌ زيدٌ ، افادت الوظيفة المشار اليها وأن البديل جاء معرفاً للمبديل منه .

٤. المعرف بالصلة ، وكما مرّ ان بعض النحاة - كما الحال عند سيبويه - لم يجعل الموصول من المعارف التي جعلت عنده خمسة لم يكن الموصول بضمناها . وعليه ان كانت الالف واللام زائدة فيه وليست للتعريف تكون الصلة معرفة له .

٥. المعرف بالإشارة ، كما لو اشير الى واحد من مجموعة رجال : ليقال (هذا) وحينها يكون لفظ الإشارة معرفاً ومخصصاً لواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل .

٦. المعرف بالقصد ، كما الحال في النكرة المقصودة من نحو : يا رجلُ ، وهو رأي ابن مالك تمت الإشارة اليه فيما تقدم من البحث .

ج - اعتماد الفكرة المشار اليها في الفقرة (ب) يستدعي ان تكون وسائل التعريف في العربية على النحو الاتي:

١. التعريف بالاضافة

٢. التعريف بالالف واللام (مع وجود التحفظ على افادتها للتعريف مما سيتضح امره في الجزء الثاني من هذا البحث)

٣. التعريف بالتبعية

٤. التعريف بالصلة

٥. التعريف بالإشارة

٦. التعريف بالقصد

وقد اشار النحاة الى الوصلتين الاولى والثانية وهما الاضافة والالف واللام وتركوا بقية الوسائل المشار اليها آنفاً .

ثانياً : غموض فكرة التعريف بال

ويمكن اثبات ذلك من خلال الاتي

١. يستدعي المنطق العقلي ان يكون اللاحق معرفاً للسابق ، ولذا كان المضاف اليه في جملة من نحو : هذا ثوبٌ خزٌ ، معرفاً للمضاف وهو لفظ (ثوب) في الجملة المتقدمة والذي جاء متقدماً . ولكن الفكرة تأتي معكوسة فيما كان معرفاً بالالف واللام ، فلفظ (ال) يعرف مدخوله

وحسن وجهه ، وهو ما يوجب أخذ الالف واللام موقفاً اعرابياً كما يأخذه ما كان قريناً لها مودياً الوظيفة ذاتها من النيابة ؟.

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فقد ذكر ابن هشام ان الزمخشري كان يقول في قوله تعالى : ((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)) البقرة الآية ٣١ ، ان الاصل فيه : أسماء المسميات ، وهو ما يستدعي نيابة (ال) عن الاسم الظاهر وقد تنوب عن الظاهر وضمير الحاضر ، وهو مذهب ابي شامة ، ففي نحو :

بدأت ببسم الله في النظم أولاً .

يكون الاصل : في نظمي^(٣٢) .

ب . الالفاظ التي وردت في الفقرة (أ) والتي لازمتها الالف واللام وهي (الماوى) والوجه والأسماء والنظم (لو قيل ان الالف واللام فيها إنما تكون للنيابة ، يكون ذلك القول مدعاة لالغاء الوظيفة التي ارتبطت بها وهي ادائها التعريف ، لان القول يادانها التعريف كاتما يجعل منها اداة ويبعدها عن الجانب الاسمي الذي وردت تانبه عنه في الالفاظ المتقدمة ووصحة مجيئها اسماً بالنيابة المذكورة يعني امكانية اخذها للموقع الاعرابي .

ج . اللفظ الذي تكون عليه (ال) إنما هو واحد في حالة التعريف والوصل والزيادة ، وانما يكون الاختلاف في المدخول ، وتبعاً لذلك المدخول يتعين نوع (ال) عند النحاة ، فمدخولها الجامد يستدعي ان تكون للتعريف في نحو : رجل والرجل ، ومدخولها المشتق يستدعي كونها للتعريف او الوصل تبعاً للمتصل به ، فلفظ (رسول) مجرداً من الاضافة مثلاً ، يوجب كون (ال) الداخلة عليه للتعريف ، وإذا ما جاء مضافاً استدعى كونها للوصل ، كما قيل :

من القوم رسول الله منهم .

فمجيء المدخول مضافاً يمنع كونها للتعريف ، من جهة كون الاضافة تعريفاً ، ولا يجتمع تعريفان على معرف واحد ، على حد زعمهم ، ومجيء المدخول معرفاً بالعلمية يوجب كونها رائدة ، وهكذا .

والقول بذلك وان التعيين إنما يكون للمدخول ، كاتما يجرد الاداة المذكورة من أي معنى لو كانت بمفردها كما الحال في بقية الادوات من نحو (في) الدالة على الظرفية (ومن) الدالة على ابتداء الغاية و (الا) الدالة على الاستثناء مع العلم بان الحد الموضوع للحرف او الاداة باختلاف المصطلح عند النحاة إنما هو : ((الدلالة على معنى)) سواء كان ذلك المعنى في غيرها ام في نفسها^(٣٣) ، والقول ان المعنى في غيرها لا يبعد دلالتها على المعنى وانما يكون ما بعدها موضحاً لذلك المعنى ومبيناً له .

وعليه فاعتماد المنطق المشار اليه في الفقرات الثلاثة المتقدمة يستدعي اعراب جمل من نحو : الرجل قائم ، وجاء الرجل ، ورايت الرجل ، ومررت بالرجل ، وجاء الرجل الظريف ، وما شابه ذلك ، على النحو الاتي :

"الرجل قائم"

واعتماداً على المتناقضات المشار اليها سابقاً يمكن القول بامكانية أخذ الالف واللام الموقع الاعرابي الذي تكون من خلاله مبتدأ او خبراً او فاعلاً او ما شابه ذلك من المواقع الاعرابية المعروفة في النحو العربي ، وان ما بعدها وهو ما يصطلح عليه عند النحاة (بالمعرف) يمكن ان يكون بياناً من جهة التغير الحاصل في الحركة الاعرابية من ضمة الى فتحة الى كسرة كما الحال في التوابع ، ومن جهة امكانية جريان البيان في الجامد والمشتق ، كما تجري الصفة في نحو : رايت زيدا ابا عمرو ، فان : ابا عمرو ههنا يصلح ان يقال فيه انه نعت ويصلح ان يقال فيه ان بدل ويصلح ان يقال فيه انه عطف بيان^(٣٤) .

وقد اشرت في الحد النحوي وتطبيقات حتى نهاية القرن العاشر الهجري الى امكانية دمج النعت والبيان في باب واحد تحت اصطلاح (البيان) او ما شابه ذلك ، وما الفوراق التي اوجدها النحاة بين اليايين من قبيل : أن الصفة تجري في المشتق او ما تزل منزلته والبيان يجري في الجامد ، وأن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف والصفة تكون في المعرفة والنكرة وان حكم الصفة ان تكون اعم من الموصوف ولا يلزم ذلك في عطف البيان ، وان الصفة يجوز القطع فيها ولا يجوز ذلك في عطف البيان^(٣٥) ، الا فوارق لا مبرر لأن الصفة لها مثلما تكون في المشتق يمكن ان تكون في الجامد ايضاً ، وهو امر يمكن ان يلاحظ في نحو قولنا رايت زيدا ابا عمرو وفيه يظهر صلاحية الكنية لان تقع نعتاً او بدلاً او بياناً ، ويحاول النحوي اذا ما رأى مثل ذلك ان يقول بالتأويل ، وما قوله هذا الا لانه لاحظ شذوذ المثل السابق عن الاصل الذي وضعه ، واما قولهم بجريان الصفة في المعرفة والنكرة وجريان البيان في المعارف فقط ، فانه يلزم جعل ما كان معرفة من نحو : جاء الرجل الظريف عطف بيان لمجيئه في المعرفة وما كان نكرة من نحو : رايت رجلاً ظريفاً ، صفة ، وهو ما لا يستقيم مع الاصل الذي قرروه . واما قولهم بان النعت اعم من المنعوت ولا يلزم ذلك في عطف البيان ، فانه مخالف برأي من ذهب الى كون (ذا الجملة) من قولهم : ((يا هذا ذا الجملة)) عطف بيان وهو مذهب الجرحاني والزمخشري^(٣٦) ، مع أن اسم الإشارة فيه ، اخص من (ذا الجملة) الواردة في التركيب المتقدم . واما الفرق الرابع ، وهو جواز القطع في الصفة وامتناع ذلك في عطف البيان ، فهو فرق بعيد عن الواقع ، لان القطع ابعاد لمبدأ التبعية وادخال للتركيب الذي حصل فيه مثل ذلك في اسلوب جديد ، يبعده عن كونه متركباً مع متبوعه ليكون معه كالكلمة الواحدة . فعدم ارادة المعنى القائم على الاتصال بين الصفة وموصوفها يدفع المتكلم الى القول على سبيل المثال : مررت بزيد الكريم بالرفع على اضممار مبتدأ او بالنصب على اضممار الفعل .

ولعل اهم ما يثبت صواب الدعوة المذكورة وهي أخذ الظائف واللام الموقع الاعرابي ما يأتي :

١ . مذهب الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين - على حد قول ابن هشام يجيز نيابة (ال) عن الضمير المضاف اليه ، وخرجوا على ذلك قوله تعالى : ((فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى))^(٣٧) ، والتقدير : هي مأواه ومررت برجل حسن الوجه^(٣٨) .

٣. التركيز على الدراسة النصية ككل متكامل من دون اللجوء إلى تجزئة التركيب والعناية بمفرداته وحدها .

الهوامش

- (١) الكتاب : ٢ / ٦٠٥ .
- (٢) المصدر نفسه : ٢ / ٧٧ - ٧٨ .
- (٣) الأصول في النحو : ١ / ١٧٥ .
- (٤) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ١٧٦ .
- (٥) ينظر : الجمل : ١٩٢ - ١٩٣ .
- (٦) رسالتان في اللغة : ٦٨ .
- (٧) ينظر : للمع : ١٨٥ .
- (٨) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٨٥ .
- (٩) ينظر : شرح الحدود النحوية : ٦٥ .
- (١٠) ننتج الفكر في النحو : ٢١٥ - ٢١٦ .
- (١١) ينظر : المقرب : ١٤٢ - ١٤٣ .
- (١٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٣ .
- (١٣) ينظر المصدر نفسه : ٥٩ .
- (١٤) شرح الأشموني : ١ / ٤٧ .
- (١٥) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٤٧ .
- (١٦) ينظر : شرح الحدود النحوية : ٦٥ .
- (١٧) ينظر : أسرار النحو : ٢٠٣ .
- (١٨) أسرار النحو : ٢٠٣ .
- (١٩) للكتاب : ١ / ٤٢١ - ٤٢٢ .
- (٢٠) ينظر : لسان العرب ، مادة (خصص) .
- (٢١) رسالتان في اللغة : ٦٨ .
- (٢٢) شرح الكافية : ١ / ٣٣٧ .
- (٢٣) ينظر : معني اللبيب : ١ / ٤٩ .
- (٢٤) مذهب ابن عصفور انها موصول اسمي. ينظر: المقرب: ٥٩
- (٢٥) ينظر : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ٣٦١/٢ .
- (٢٦) ذكر ذلك ابن هشام ، ينظر: معني اللبيب : ١ / ٤٩
- (٢٧) شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٠ .
- (٢٨) الحلل في اصلاح الخلل : ١٠٤ .
- (٢٩) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٧٢ .
- (٣٠) ينظر : شرح ابن الناظر : ٢٠٢ .
- (٣١) ينظر : معني اللبيب : ١ / ٥٤ .
- (٣٢) تفصيل المسألة في المصدر السابق : ١ / ٥٤ .
- (٣٣) مذهب بهاء الدين بن النحاس ، ان الحرف "ما دل على معنى في نفسه " ينظر : الاشباه والنظائر ٣ / ٤٠٢ ، وتابعه ابو حيان في شرح التسهيل

ال/ مبتدأ

رجل / بيان

قائم / خبر

جاء الرجل

جاء / فعل

ال/ فاعل

رجل / بيان

"رايت الرجل"

رايت / فعل مع فاعل

ال / مفعول به

رجل / بيان

مررت بالرجل

مررت فعل مع فاعل

بـ/ مفعول به وهو مضاف واللام مضاف اليه .
وقد اشترت الى اعراب حروف الجر على الشاكلة المذكورة
في بحث مستقل عنوانه " حروف الجر والموقع الاعرابي
" وهو مضاف و (إلى) مضاف اليه .

رجل / بيان

جاء الرجل الظريف

جاء / فعل

ال/ فاعل

رجل / بيان

ال / صفة

ظريف / بيان

ولم يلتزم في الحركة الاعرابية من حيث الظهور أو
الخفاء على الالف واللام والدالة على الفاعل المفعول
والمضاف ، كما الحال في مواضع متعددة في اللغة لم يلتزم
فيها ظهور الحركة ، وهي كثيرة يعرفها دارس العربية

خاتمة

واجعل ذلك خاصاً بالمقترحات ، وعلى النحو الآتي:

١. توسيع نطاق المعارف في العربية على نحو ما ورد في البحث

٢. إعادة النظر في أشكال الفاعل والمفعول والمبتدأ
والخبر والموضوعات النحوية الاخرى من جهة امكانية
مجيء الموضوعات المذكورة على هيئة الالف واللام .

المصادر

١٦. المقرب ، علي بن مؤمن المعروف بابن منصور (٦٦٩هـ) تحقيق : احمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاتي ، بغداد / ١٩٨٦ .
١٧. نتائج الفكر في النحو ، ابو القاسم السهيلي (٥٨١هـ) تحقيق : محمد ابراهيم البنا ، مطابع الشرق ، بيروت / ١٩٧٨ .
١. اسرار النحو ، شمس الدين احمد بن سليمان (٩٤٠هـ) تحقيق : احمد حسن حامد دار الفكر - عمان ، د.ت
٢. الاصول في النحو ، ابو بكر بن السراج (٣١٦هـ) تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف / ١٩٧٣ .
٣. الجمل ، ابوالقاسم الزجاجي (٣٣٧هـ) تحقيق : ابن ابي شنب ، باريس / ١٩٥٧ .
٤. الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداب / جامعة البصرة عام ٢٠٠٢م من رياض السواد .
٥. الحل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد / ١٩٨٠ .
٦. رسالتان في اللغة ، علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ) تحقيق : ابراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، د.ت /
٧. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، بهاء الدين بن عقيل (٦٧٢هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١٥ / ١٩٧٢ .
٨. شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ، ابو عبد الله محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ) دار السرور ، بيروت ، لبنان / د.ت .
٩. شرح الأشموني على الفية ابن مالك ، علي بن محمد الأشموني (٩٢٩هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت ط ١ / ١٩٥٥ .
١٠. شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن احمد الفاكهي (٩٧٢هـ) تحقيق : زكي فهمي الالوسي ، جامعة بغداد / ١٩٨٨ .
١١. شرح الكافية ، رضي الدين الاسترأبادي (٦٨٦هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ / ١٩٧٢ .
١٢. شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش (٦٤٣هـ) عالم الكتب ، بيروت د.ت .
١٣. الكتاب ، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سبويه) (١٨٠هـ) تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ط ١ / ١٩٨٣ .
١٤. لسان العرب ، جمال الدين بن منظور (٧١١هـ) دار صادر ، بيروت د.ت .
١٥. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام الاتصاري (٧٦١هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، د.ت ، د.ط .